.

(العدالة الاجتماعية في الدستور العراقي لعام2005 وبرامج الاحزاب السياسية)

م. د. سعد عبد الحسين نعمة

جامعة الكفيل / كلية القانون

تفترض العدالة الاجتماعية تكافؤ الفرص وفرص الحياة المتساوية، وهي بذلك على العكس من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في ممارسة الحقوق الاساسية للمواطنة، لا بل هي محاولة للقضاء على جميع اليات الاقصاء في المجتمعات الانسانية مثل (الابادة، التهجير، النفي، المقاطعة، التفريق، النبذ، التمييز، التهميش)، ويبدأ الاقصاء من الدخل والصحة والتعليم، وبذلك فان تحقيق قدر معين من العدالة الاجتماعية في مجتمعٍ ما يعني الوقوف على مستويات معينة من الرفاهية والاستقرار لذلك المجتمع.

وبقدر اهمية الموضوع وتعلقه في العراق فان البلاد قد عانت من الفقر والحرمان والتمايزات الاجتماعية في مدد معينه، ونتيجة لسقوط النظام السياسي في 2003/4/9، مر العراق في العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى الصعيد السياسي والدستوري تم اسقاط النظام السياسي الاستبدادي، وتكاثرت المطاليب وتصاعدت الدعوات والمطالبات وما رافقها من وعود، من اجل بناء نظام سياسي ديمقراطي، ودولة مؤسسات، قائمة على اسس العدالة الاجتماعية وتؤمن بالرفاهية و تؤمنها للإفراد والجماعات والتجمعات كافة.

ويحاول الباحث الخوض في الاشكالية الاتية (تغير النظام السياسي في العراق عام 2003، اذ شكل نظاماً جديداً يقوم على الديمقراطية والتعددية السياسية، ولقد اشارت الكثير من نصوص الدستور الدائم لعام 2005، على ان البلاد تسير باتجاه تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، الا ان الواقع السياسي لها يكاد يبتعد عن هذا المطلب خاصة في ظل بروز بعض التمايزات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لاسيما في ضل تنامي وتيرة الفساد السياسي).